الكندري مترئسا جانبا من الجلسة

جانب من الحضور الحكومي

نقاش حول منصب نائب الرئيس بين الحربش والكندري ..والأمر بيد «الدستورية»

تشكيل لجنة تحقيق بحوادث اختفاء الحاويات من المنطقة الجمركية

■ د. خليل عبدالله: هناك مسؤولية شرعية ووطنية تحتم علينا التصدي للفساد وحماية المجتمع

■ وليد الطبطبائي: إذا كانت محاسبة المرتشي واجبة فمحاسبة الراشي أوجب

مداولات

ضحكات من القلب

■ الفضل: نحن في حاجة إلى تشريع لسد الفراغ ومن حق الناس أن تعرف من القبيض

■ الحربش: الرشاوى السياسية ورفع أسعار الخدمات على المواطنين هدم للدستور والقيم

في الراشية فكيف للموظف لا يرتشي «صلحوا اللي فوق يصلح اللي تحت».

وقال: الحكومة تشطب استجوابات وتنتقم من خصومها رفعوا الحصانة عن فيصل المسلم والحكومة انتقمت بقلوسنا بالرشاوى التي ذهبت الى النواب.

أحمد الفضل: نعم نحن في حاجة الى تشريع لسد الفراغ هذا مجلس الشعب ومن حق الناس تعرف من هو القبيض ولكن من خارج المجلس كيف يدفع عن نفسهم، وهل الانتفاع من العضوية لا يأتي إلا بالإيداعات فقط ؟ الا يأتي من التوظيف والمناصب والتعيين بالملحقات .

د. جمعان الحربش: الرشاوى السياسية أودت بالمجلس في 2009 وقضية الإيداعات المشينة التي أودت برئيس الوزراء السابق هذا النهج الذي ضيع البلد، ويجب ان يكون لنا موقف منها وكل من لديه شيء يذهب الى لجنة حماية المال العام والنيابة، ونهج استغلال أموال الشعب ثم رفع أسعار البنزين والكهرباء عليه هدم للدستور والقيم.

وزير العدل قالح العزب: توجيه الاتهام للحكومة بتزوير ارادة الامة بايصال نواب مرفوض، ونرفض توجيه سهام الاتهام لهذه الحكومة ونحن من سمح بأن تكون الجلسة علنية وهذا دليل ان ليس لدينا ما نخفيه، وإلا لما قبلنا ان تكون الجلسة علنية.

مرزوق الغانم: كل ما به إساءات أو خروج عن اللائحة دائما يشطب وكل ما يقال خارج الميكروفون خارج اللائحة ليس تحت سيطرة الرئاسة.

وتلا الأمين العام طلبا: في ضوء نقاش الإيداعات في جلسة 2017/2/15 وأفقنا على التوصيات التالية:

1 استعجال مجلس الامة البت في تعديلات قوانين مكافحة الفساد وبالاخص ما يتعلق بالقانون المقترح بشأن تعارض المصالح وذلك خلال شهر من تاريخ الجلسة القادمة للمجلس».

2 قيام مجلس الامة بتدعيم نزاهة المجلس وقيمة البرلمانية من خلال تعديلات قانون اللائحة الداخلية على ان يقوم المجلس بالبت في التعديلات المقترحة بشأنها خلال شهرين من تاريخ الجلسة.

3 تكليف كل من ديوان المحاسبة والطلب من هيئة مكافحة الفساد القيام بفتح باب قبول اي شكاوى او بلاغات بشأن قضايا ايداعات والتحويلات المليونية منذ عام 2006، وتكليف كل من ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد بالقيام بتقديم تقرير يشمل الاجراءات المطلوبة لضمان عدم تكرار تجاوزات المتعلقة بقضايا الإيداعات والتحويلات المليونية ولهما التواصل والطلب والتنسيق مع كافة الجهات المعنية في الدولة.

(موافقة عامة)

ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة لأداء الصلاة.

استؤنفت الجلسة وقال رئيس المجلس مرزوق الغانم: ننوه على تحويل ترتيب الأولويات الى لجنة الأولويات وترحيل جلسة 28 فبراير الى جلسة 7 مارس وهناك طلبات لمناقشة وقف المساعدات الاجتماعية وكلها طلبات تحول الى لجنة الأولويات.

وهناك طلب زيادة أعضاء لجنة المشاريع الصغيرة من 3 5 اعضاء.

طلب من لجنة الشباب والرياضة تمديد عملها شهرين، وهناك طلب تشكيل لجنة تحقيق في موضوع الحاويات وهم 4 طلبات.

عبدالله الرومي: خرجت عدد من الحاويات دون رقابة أو تفتيش ولا يمكن ان تخرج حاوية كبيرة بهذا الشكل ، هذا الامر خطير أمنيا ونحن بحاجة الى لجنة تحقيق، وشركة KOL مشكلة والمبالغ المتراكمة عليها 128 مليونا والحكومة ساكتة عليها.

وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد: أوضحت ان هناك طلبا واعطيت دقيقة لعبدالله الرومي ونريد معرفة الطلب حتى نكون على دراسة.

وتلا الأمين العام طلب بتشكيل لجنة تحقيق عن خروج حاويات من المناطق البحرية وشكل خطورة كبيرة امنيا واقتصاديا وقد تحتوي على اسلحة وذخائر تهدد الامن الداخل او مواد ومواد مؤثرات عقلية وخروج بهذه الصورة نتيجة قصور في اللوائح الجمركية لدخول الحاوية لذلك نقترح تشكيل لجنة تحقيق لما يأتي:

دراسة كيفية التعامل مع الحاويات والتحري عن أوجه القصور واللوائح ولن تنظم التعامل مع الحاويات. ومعالجة الثغرات التي أدت الخروج دون تفتيش.

التحقيق في موضوع اختفاء الحاويات في ديسمبر 2016 من ميناء الشويخ وتحديد المسؤولين في الميناء أو الجمارك وما يتصل بها من الجهات الاخرى، على أن تقدم تقريرها خلال شهرين.

المجلس يزكي النواب عبدالله الرومي ووليد الطبطبائي وعادل الدمخي وماجد المطيري وخالد الشطي أعضاء للجنة التحقيق في قضية تهريب الحاويات ، ويوسف الفضالة والحميدي السبيعي عضوين للجنة المشاريع المتوسطة والصغيرة.

مرزوق الغانم: هناك طلب بتمديد الجلسة حتى الانتهاء من الخطاب الأميري.

(موافقة عامة)

مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس على تقديم بند تقرير اللجنة التشريعية بشأن إعادة انتخاب نائب الرئيس.

د. وليد الطبطبائي: هناك قرار سابق بإحالة التقرير الى المحكمة الدستورية حفاظا على وقت المجلس.

د. جمعان الحربش: آلية الحديث في الموضوع 5 دقائق، اقترح نائبين مؤيدين واثنين معارضين وتكتفي.

عدنان عبدالصمد: اللجنة التشريعية أعطت قرارها باتجاه معين ولنا رأي آخر، وقد يقتنع النواب أو نتفق ومن ثم لا يستدعي الامر احالته الى المحكمة الدستورية.

سعدون حماد: لأن السابقة عندما كان الرئيس الراحل جاسم الخرافي وأحمد السعدون اللجنة لم تعط قرارا، الان أخذت قرارا وهذا مخالفا للائحة.

فيصل الكندري: ليس هناك اجماع في اللجنة التشريعية فلنفتح النقاش.

مرزوق الغانم: القرار هو الذهاب الى المحكمة الدستورية ولن يتغير.

الحميدي السبيعي: القرار حدد الآلية للذهاب الى التشريعية معنى انه ملزم بالتصويت، المجلس الزمنا ان نصوت ونقول رأينا.

مرزوق الغانم: هل توافقون على اقتراح النائب جمعان الحربش نائبين مؤيدين ومثلهما معارضين.

تصويت المجلس: 13 من 40، عدم موافقة.

محمد الدلال (رئيس اللجنة التشريعية): تقرير رقم 25 للجنة بشأن تكليف المجلس لها بإبداء الرأي القانوني والدستوري حول صحة انتخابات نائب الرئيس، وعقدت اللجنة 4 اجتماعات ودعت كافة الاطراف والخبراء الدستوريين، واللجنة استمعت الى كل من عيسى الكندري ود. جمعان الحربش ومجموعة من الاطراف والخبراء الدستوريين، وانتهينا الى ان هناك وجهتي نظر الاولى تقول ان إعادة الانتخاب صحيحة والثانية تقول بخطأ الاجراء.

وأضاف: الاجابة على سؤال بان قرار المحكمة الدستورية في 1996 هل ساريا أم لم يعد ساريا، والاجابة على هذا السؤال هو حل المشكلة التي نحن فيها الآن؟ 3 اعضاء رأوا عدم صحة الاجراء، وثمانيان رأو صحة اعادة انتخاب نائب الرئيس ونائب واحد امتنع عن التصويت.

سعدون حماد: اللجنة في 1996 لم تصوت على التقرير وما حدث اليوم من اللجنة مخالف.

علي الدقباسي: طرفا النزاع هما د. جمعان الحربش وعيسى الكندري واتخذ القرار بإحالة الامر الى المحكمة الدستورية فلم النقاش الان؟ ، الملف سيذهب الى المحكمة الدستورية من الان فلماذا الهرج واللمز؟ من سيدفع الفاتورة هو الشعب الكويتي ليس من ضياع الوقت مناقشة اللجنة التشريعية هذا الامر الذي هو اصلا سيذهب الى المحكمة الدستورية؟ وضاعت مصالح الكويت والأمة وسط هذه السجالات ، هناك قضايا مهمة الشعب ينتظر مناقشتها.

د. جمعان الحربش: الخلاف يتمثل في نقطة واحدة هل الممتنع غائب اوليس غائبا، حجة الطرف الآخر كانت قائمة على ان اللائحة تم تعديلها في 2007، ولكن احكام المحكمة الدستورية وهي فوق كل تعديل لائحي، المحكمة الدستورية في المادة الأولى تختص دون غيرها بتفسير النصوص الدستورية، واحكام المحكمة الدستورية ملزمة الان للجميع ، ولو كانت المادة 37 تشفع وغيرت الواقع فنصها قيد هذا التغيير بانه لا يتعارض مع الدستور.

سعدون حماد: الخبراء الدستوريون الاربعة مع صحة انتخاب عيسى الكندري وباقتراض صحة ما هو موجود في التفسير فلا يخدم صحة النظر الاخرى ولا يجوز التمسك بحكم غير موجود ، والخبير محمد الفيلي قال ما تم في الجلسة بعد اجراء صحيحا ومشاري العنجري قال ما تم من اجراء في انتخاب نائب الرئيس جاء سليما مع المادة 37 من اللائحة ومرزوق الغانم قال اتخذ القرار بانتخاب نائب الرئيس هو إجراء لائحي وهو سليم دستوريا ولا تشوبه اي شائبة، وأطالب الغاء تصويت اللجنة وتحال جميع الآراء الى المحكمة الدستورية.

عيسى الكندري: أود أن أبين بعض الحقائق، فبناء على تكليف التشريعية بإعداد تقرير، اللجنة طلبت تشكيل لجنة من الخبراء الدستوريين، واقروا بصحة الإجراء، ولم يكتفوا بذلك بل طلبوا رأي الدكتور عبدالفتاح حسن وذكر أن تعديل المادة 37 جاء ليتفق مع نصوص الدستورية 92 و 97.

وأضاف: اللجنة طلبت سماع رأي النائب السابق مشاري العنجري المعروف بالخبرة والحيادية واكد على صحة الاجراء وكل هذه الآراء من الخبراء الدستوريين التي اكدت صحة اجراء المجلس، حتى مستشاري اللجنة التشريعية اكدوا صحة اجراء انتخاب نائب الرئيس.

د. عادل الدمخي: اثني على ما أشاره النائب علي الدقباسي من انه مرت جلسات كثيرة لم نقر فيها قوانين، هناك آراء متباينة من خبراء دستوريين أدلوا برأيهم لكن هل الكثرة والقلة مقياس للأمر، قد يكون الكثرة مخطئة والقلة صواب، ويبقى هناك نزاع والخطير ان يتهم احد في التصويت، فما ينبغي اتهام بالتصويت لان لديه رأيا مسبقا، كل يصوت على قناعته وما يراه حقا.

متابعة

الرئيس يطلع على كشف الأسماء

حوار جانبي